SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تدين احتلال إسرائيل أراض سورية في القنيطرة في الجولان السوري منذ 15/ أيلول/ 2024 وحتى الآن

الثلاثاء 15 تشرين الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

S241006

المحتوى:

أولاً: إسرائيل تتوغل في الأراضي السورية منذ 15/ أيلول/ 2024، وتعمل على إنشاء "سياج أمني" على الحدود..... **1**

ثانياً: النظام السوري جعل من الأراضي السورية مسرحاً للميلشيات الإيرانية..... **4**

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات..... **4**

أولاً: إسرائيل تتوغل في الأراضي السورية منذ 15/ أيلول/ 2024، وتعمل على إنشاء "سياج أمني" على الحدود:

في يوم الأحد 15/ أيلول/ 2024، قامت قوات إسرائيلية مصحوبة بدبابات وجرافات ومعدات حفر بالتوغل بعمق 200 متر داخل الأراضي السورية شرق خط فك الاشتباك"UNDOF" لعام 1974 في محيط بلدة جباتا الخشب في القنيطرة في الجولان السوري المحتل، وبدأت بجرف الأراضي الزراعية وحفر خنادق وبناء سواتر ترابية في موقع غرب بلدة جباتا الخشب، وأسفل أحد المراصد الإسرائيلية في منطقة الشحار في الأراضي السورية شرق خط فك الاشتباك وطريق "سوفا 53" الذي أنشأته إسرائيل داخل الأراضي السورية أيضاً عام 2022، وعملت على إنشاء نقطة مراقبة مدعمة بسواتر ترابية وخنادق يبلغ عمقها بين 5 أمتار إلى 7 أمتار كل واحد كيلو متر.

وفي 11/ تشرين الأول/ 2024، قامت قوات إسرائيلية برفقة عربات مصفحة مزودة برشاشات وجرافات، بتجريف الأراضي الزراعية قرب بلدة كودنة، بجانب تل الأحمر الغربي في ريف القنيطرة الجنوبي[1]، لتعلن بعد ذلك عن نيتها بإنشاء ما وصفته بـ "السياج الأمني" على الحدود مع سوريا.

صور الأقمار الصناعية للمناطق الحدودية غرب بلدة جباتا الخشب

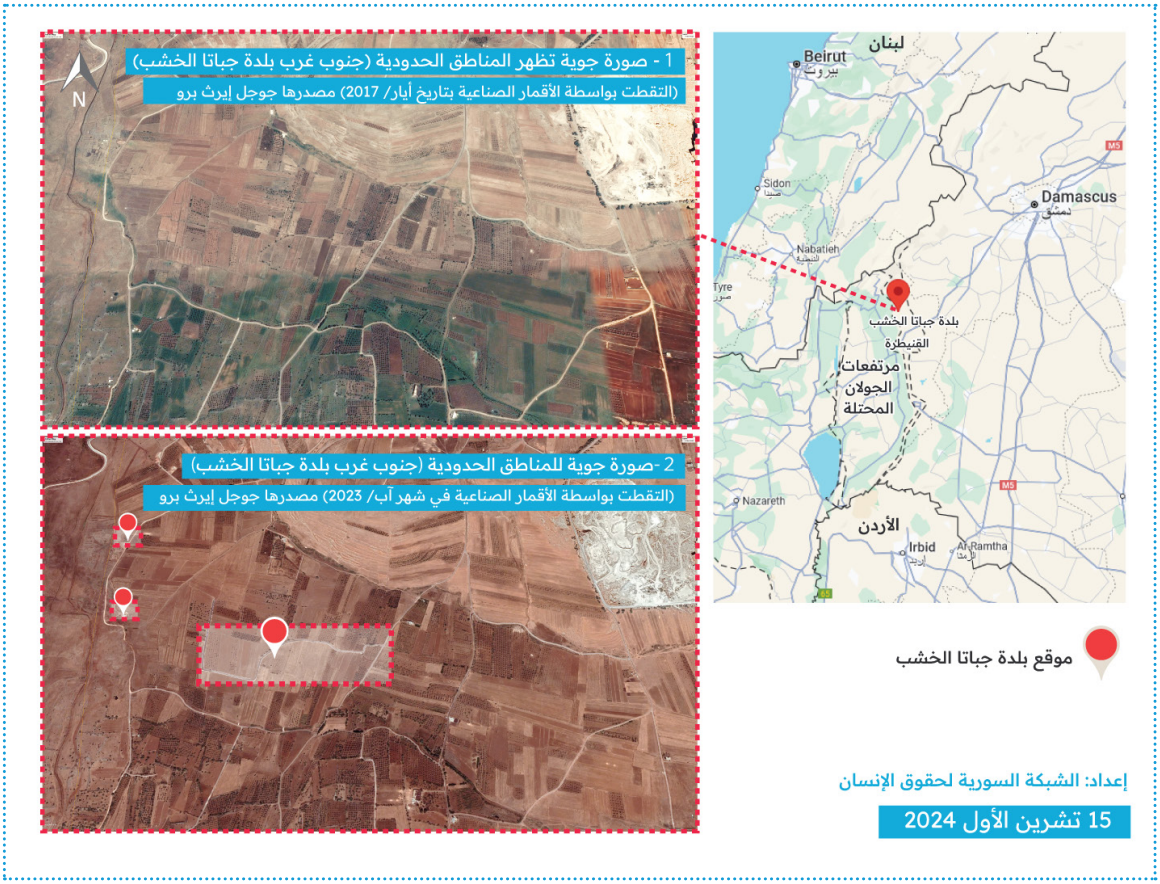

1. نفى النظام السوري على لسان محافظ القنيطرة بعد زيارة قام بها لبلدة كودنة في محافظة القنيطرة وجود أي توغل لقوات إسرائيلية، وما يشاع على وسائل التواصل الاجتماعي غير صحيح، وهو مجرد حرب إعلامية حسب وكالة أنباء النظام الرسمية "سانا".

أحدث خريطة لتوزع قوة "UNDOF" في منطقة فك الاشتباك في الجولان السوري أيار/ 2024

خريطة تظهر اتفاقية فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل الموقعة عام 1974

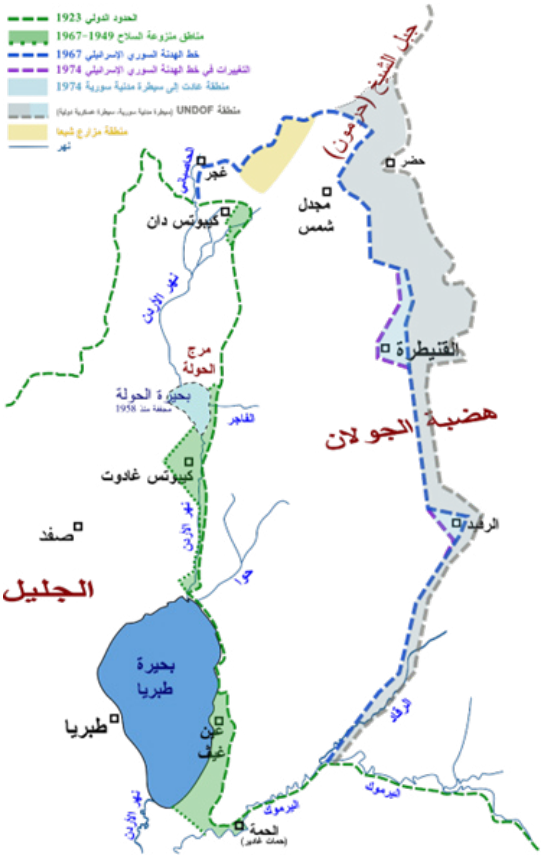

من خلال هذه الخطوات، تعمل قوات الاحتلال الإسرائيلي على التمركز شرق خط فك الاشتباك "UNDOF" المحدد في عام 1974 من داخل الأراضي السورية، مخالفة لاتفاقية فك الاشتباك التي تم التوصل لتوقيعها بين سوريا وإسرائيل في 31/ أيار/ 1974 تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 338 الصادر في 22/ تشرين الأول/ 1973، بإشراف الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والذي يقضي برسم خط "UNDOF" بحيث تقع شرقه الأراضي السورية وغربه إسرائيل. كما يشمل منطقة منزوعة السلاح، تنتشر فيها قوات فك الاشتباك التابعة للأمم المتحدة "UNDOF" المشكّلة وفق قرار مجلس الأمن 350 لعام 1974، والتي تتمثل مهامها في الإشراف على تطبيق اتفاقية فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية في الجولان، وامتناع الطرفين عن نشر قوات عسكرية أو معدات عسكرية ثقيلة في المنطقة. ويذكر أنّه يتم تمديد ولاية قوة "UNDOF" في الجولان السوري المحتل بشكل دوري، من خلال قرارات مجلس الأمن، حيث كان آخرها، القرار 2737 الصادر في 27/ حزيران/ 2024، والقاضي بتمديد الولاية حتى 31/ كانون الأول المقبل/ 2024، وطالب القرار جميع الجماعات الأخرى، بخلاف قوة "UNDOF"، بالتخلي عن جميع مواقع الأمم المتحدة وإعادة مركبات وأسلحة ومعدات قوات حفظ السلام[2].

وقد نصت اتفاقية[3] فض الاشتباك كذلك على فصل القوات العسكرية لسوريا وإسرائيل برسم خطين على طول الجولان تشكل منطقة "برافو"، وهي منطقة فصل منزوعة السلاح وترابط فيها قوة أممية تراقب فصل قوات الجانبين، بطول 80 كم تقريباً، وعرض يصل إلى 7 كم في أوسع المناطق و200 متر في أضيقها، وتبلغ مساحتها 250 كم2، مقسمة إلى 3 مناطق، إلى الشرق والشمال الشرقي من بحيرة طبرية.

ولم يكن تعدي إسرائيل المستمر على الأراضي السورية منذ 15/ أيلول/ 2024 هو الأول من نوعه، فقد سبق وأن توغلت قوات إسرائيلية عام 2022، في الأراضي السورية شرقاً متجاوزة خط "UNDOF"، وجرفت بعض الأراضي الزراعية لأهالي القرى الحدودية كبلدتي جباتا الخشب والحرية في ريف القنيطرة الشمالي، وأنشأت طريقاً أطلقت عليه سوفا 53،[4] وهو يخترق الأراضي السورية في بعض المناطق بعمق يصل إلى كيلومترين اثنين، ضمن خطة إسرائيلية يمتد من خلالها الطريق من سفح جبل الشيخ من غرب بلدة عين التينة أقصى شمال القنيطرة مروراً بمحيط بلدة جباتا الخشب وصولاً إلى أقصى جنوب القنيطرة بطول حوالي 70 كم. ويتماشى إنشاء "سوفا 53" مع المخططات الإسرائيلية لاحتلال المزيد من الأراضي السورية وتوسيع نفوذها وضمها في مرحلة لاحقة.

ولم تكتفِ القوات الإسرائيلية بقضم الأراضي السورية آنذاك، بل قامت أيضاً باعتقال مواطنين سوريين من تلك المناطق التي يفترض أنّها خاضعة لسيطرة النظام السوري فيما بين خط "UNDOF 1974" وطريق "سوفا 53"، في وقت تغاضت فيه الحكومة السورية عن جميع تلك الانتهاكات.

ومن الجدير بالذكر أنّ القوات الإسرائيلية اعتدت على الأراضي السورية منذ عام 1967، عن طريق احتلالها للجولان، كما أعلنت بقرار أحادي الجانب ضم منطقة الجولان في 14/ كانون الأول/ 1981، وقد أصدر مجلس الأمن حينها بالإجماع القرار رقم 497، الذي اعتبر قرار الضم "لاغياً وباطلاً وليس له أثر قانوني دولي".

---

2. لغاية 14/ أيار/ 2024، كانت القوة تتكون من 1139 جندياً، من الأرجنتين (1) وأستراليا (1) وأوروغواي (213) وأيرلندا (4) وبوتان (4) وتشيكيا (3) وجمهورية كوريا (1) وزامبيا (3) وغانا (5) وفيجي (149) وكازاخستان (139) ونيبال (415) والهند (201).

3. سيجرى الفصل بين القوات الإسرائيلية والسورية وفقا للمبادئ التالية:
   - ستكون القوات العسكرية الإسرائيلية كلها غربي الخط المشار إليه بالخط (أ) على الخريطة المرفقة بهذه الوثيقة، إلا في منطقة القنيطرة حيث ستكون غربي الخط (أ-1).
   - ستكون الأراضي الواقعة شرقي الخط (أ) كلها تحت الإدارة السورية، وسيعود المدنيون السوريون إلى هذه الأراضي.
   - المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط المشار إليه بالخط (ب) على الخريطة المرفقة ستكون منطقة فصل. وسوف ترابط في هذه المنطقة قوة مراقبة الفصل التابعة للأمم المتحدة والمكونة وفقا للبروتوكول المرفق.
   - ستكون القوات السورية كلها شرقي الخط المشار إليه بالخط (ب).
   - ستكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات واحدة على غربي الخط (أ) والأخرى شرقي الخط (ب) وفقاً للاتفاق.
   - يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحرك حتى خطوطهما دون تدخل.
   - لن تكون هناك قوات في المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط (أ-1).

4. يذكر أنّ الحكومة السورية آنذاك لم تصدر أي تعليق رسمي على هذه الانتهاكات الإسرائيلية.

وتبلغ المساحة الإجمالية للجولان السوري 1,860 كم2، أي ما يقرب من واحد بالمائة من إجمالي مساحة سوريا. وقد احتلت إسرائيل خلال الحرب التي شنَّتها في حزيران/ 1967 على الدول العربية المحيطة بها، حوالي 1,260 كم2 من الجولان السوري، وتشكل حوالي ثلثي مساحة الجولان، وفي عام 1974 تمَّ إعادة ما يقارب 60 كم2 إلى السيادة السورية في إطار اتفاقية فصل القوات بعد حرب تشرين الأول عام 1973، ليبقى ما يقارب 1,200 كم2 تحت سيطرتها.

ثانياً: النظام السوري جعل من الأراضي السورية مسرحاً للميلشيات الإيرانية:

استجلب النظام السوري عبر حليفه الإيراني العشرات من الميليشيات الإيرانية قدمت من عدة دول مثل إيران، العراق، لبنان، اليمن، إلى الأراضي السورية لمساعدته في قمع الحراك الشعبي ضده في آذار/ 2011، والوقوف إلى جانبه في النزاع المسلح الداخلي، وقد ساعدته بشكل لافت على البقاء في السلطة، وقد تحدثنا عنها في تقرير موسع صدر في عام 2014، وشكل تواجدها وبشكل خاص حزب الله اللبناني ذريعة للقوات الإسرائيلية لقصف مقراتها وأسلحتها، باعتبارها مصدر تهديد مباشر لها. لقد ساهم النظام السوري في تسهيل انتهاك السيادة السورية عبر إيوائه العشرات من التنظيمات الفاعلة خارج إطار الدولة. وقد أصبح انتهاك القوات الجوية الإسرائيلية للسيادة السورية حدثاً شبه يومي، ويمر دون أدنى إدانة أو اهتمام.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. إنَّ الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي السورية، بما في ذلك إقامة نقاط مراقبة وطريق سوفا 53 شرق خط فك الاشتباك لعام 1974 (قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك)، تنتهك القانون الدولي الذي يحظر ضم أو الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو التهديد. وتشكل هذه الإجراءات عملاً عدوانياً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين.
2. إن الإجراءات الإسرائيلية تتعارض مع حقِّ الشعوب في تقرير المصير، ومبدأ سيادة الدولة، وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحكم واجبات قوات الاحتلال وحقوق السكان في الأراضي المحتلة.
3. لقد أكدت محكمة العدل الدولية عدم جواز ضم الأراضي نتيجة للحرب وبطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ عام 1967.
4. إنَّ فشل النظام السوري في القيام بدوره الدستوري في الحفاظ على استقلال سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها قد يشجع إسرائيل على الاستيلاء على المزيد من الأراضي السورية وضمها، مستغلة الصراع الإقليمي الجاري واللامبالاة الدولية.

التوصيات:

- يجب على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن تقدم تقارير شاملة تفصّل الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على الأراضي السورية، وإقامة نقاط المراقبة وطريق سوفا 53 شرق خط فض الاشتباك، وانتهاكات إسرائيل لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974.
- يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يتحملا المسؤولية عن وضع حد للهجمات الإسرائيلية المنهجية وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن 242 (1967)، و338 (1973)، و497 (1981)، وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 66/80 (2011) و65/106 (2010)، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري.
- يجب على المجتمع الدولي أن يدين الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها إسرائيل للسيادة السورية واتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، مع الاعتراف بهذه الأعمال باعتبارها انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف.
- يجب تكثيف الجهود الدبلوماسية لمنع المزيد من ضم إسرائيل للأراضي السورية، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار.
- يجب على النظام السوري أن يتخذ خطوات لاستعادة السيطرة على الأراضي السورية المنهوبة، وإنهاء اعتماده على الميليشيات الإيرانية، التي تقوِّض سيادة سورية وتوفر ذريعة للعمل العسكري الإسرائيلي.
- يجب على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القوى الإقليمية والمجتمع الدولي، العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وجامعة في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254، وهذا الانتقال السياسي سوف يساعد في حماية حقوق جميع السوريين واستعادة سيادة البلاد وسلامة أراضيها. ويجب أن تطلب الحكومة الانتقالية من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري بشأن شرعية الأنشطة الإسرائيلية الأخيرة في القنيطرة والجولان السوري.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org